اشكالية اعلاء مكانة القيمّ في العلم

دراسة في الفكر الاقتصادي والتحليل الكلي

أ. م. د. محمد علي موسى المعموري أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي

جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

المقدمة

ان من اهم القضايا التي تثيرها المعرفة البشرية في تجلياتها، وتعبيراتها المفاهيمية، تكمن في مدى تأصلها وانتمائها الى البنى والتشكيلات الموضوعية (في مستوياتها التاريخية) التي تسعى لتفسيرها وادراكها ومضاهاتها. فالينبوع الذي يغرف منه الفكر مادته هو الكيان الاجتماعي المتموضع خارج الوعي والايدولوجيا.

ان قدرة الوعي على ادراك الواقع الموضوعي بخصائصه العامة يشكل الشرط الضروري لاكتساب الوعي ليس شرعية تمثيله واقعا محددا في ظروف تاريخية معينة، فحسب، بل واحتيازه على الابعاد القيمية بقدر مايمثل ادراكا متزايدا للصيرورة في تشابكاتها ومتداخلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاخلاقية دون تمييز واستبعاد انتقائي بدعوى التخصص العلمي، والا يصبح الوعي، وان تلبّس العلم، وعيا لواقع انتقائي زائف، لا وجود له الا في رؤوس المفكرين بمقدار ركونهم الى المنطق الذاتي، والمنطق الصوري، والى استخدام الادوات التحليلية كفيصل حاسم لتمييز العلم.

كما ان تصوير الواقع وفقا لاهواء المفكر ومطامحه وارضاءً لقوى اثينية او سياسية واقتصادية سواء أكانت معادية للتقدم او مناصرة له سيؤول حتما الى وعي زائف.

فأين يتربع العلم اذن؟ ومتى تصبح المعرفة علما؟ واين تكمن قيمة العلم؟ وماهي علاقة العلم عموما، وعلم الاقتصاد خصوصا بالاخلاق؟ وهل للعلم اخلاقياته وقيمه الخاصة؟ وماهي قيم العلم؟

هذا ما سيكون مدار البحث وموضوعه.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في تقزيم البناء المعرفي والمنجز العلمي من خلال تجريده من العلاقات المتشابكة المجسدة في الواقع المادي تحت ستار التخصص الذي افقد العلم عناصره الجوهرية الكامنة في صدقيته وحياديته المسؤولة. فاذا كانت قيمة العلم كمعرفة تتجلى من خلال اختباره في مختبرات البحث العلمي بالنسبة للعلوم الصرفة، وعلى المحك الموضوعي بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد، كونها اجتازت عملية التدقيق verification والتوكد بعد سلسلة التقريب المتعاقب successive approximation من الواقع العياني المتجسد، الذي ان كان يمثل الشرط الضروري لاكتساب الصفة العلمية، فان بلوغ الشرط الكافي لتحويل المنجز المعرفي الى منجزعلمي يتطلب اعادة ادخال مستمرة للمعارف الاخرى (التي سبق للعلم في سعيه للدقة التحليلية ان جرد الظواهر من العناصر الاجتماعية والقانونية والسياسية والاخلاقية) كتقريب ثانٍ (بأفتراض ان التقريب الاول كان على مستوى التجريد التخصصي المحض من المتغيرات الثانوية) للخُروج من التخصص المحض الذي لايمكن تبريره الا كونه شروعا بالبحث العلمي الدقيق.

فرضية البحث

ان الذي افقد العلم القيم هو الاعلان الاول عن الغاء مهمة الفلسفة (باعتبارها ام العلوم) ومطالبتها (اي الفلسفة) الكف عن ان تلعب دورا تأمليا مع تحول الفلسفة الى نشاط براكسي praxis، وربط الفعالية الاقتصادية بالفعالية التقنية مع تحول الشغل الشاغل للانسانية دفعة واحدة نحو المال والمجد والشهرة كموضوع على العلم ان يتبناه موضوعا له، هذا على المستوى التاريخي الاول، اما على المستوى التاريخي الثاني فهو نفي الفلسفة كاداة نقدية متعالية على النظام، كمعرفة، كموقف سالب للنظام، بعد تحولها (اي الفلسفة)، الى معرفة تمجد النظام، تدافع عنه على يد اوغست كونت، مع اندماج العقل بالنظام. الذي افقد اي قيمة للنقد، وافقد العلم النقد، ولم يعد للعلم من قيمة غير تحسين ادواته لاحصاء الثروة وبيان اسبابها كعلم مصون! ذاك ان النقد من شانه ان يؤدي الى التغيير، فكيف ذلك والرأسمالية منحت لنفسها منذ الفكر الوضعي شهادة السرمدية وصادرت الحلم مع مصادرتها للتطور والتغيير خارجها.

هدف البحث

الكشف عن حقيقة علم الاقتصاد المضيّع على يد العلم الايدولوجي كعلم يهيمن على الساحة الاكاديمية العالمية مجتمعة، الفارض سطوته والمحتكر للكهانة العلمية، والكشف عن خصائص وحقيقة العلم الحقيقي الرازح تحت ثقل الاقصاء والتهميش والاتهامات الايدولوجية بأيدولوجيته.

منهجية البحث

اعتماد المناهج الفلسفية في استقراء الواقع المادي الذي يشكل بيئة العلم، والاستنباطي للخروج بنتائج حول المعنى الوضعي للعلم، والمنهج الاستدلالي الاختزالي مع ارجاع النتائج وردها الى الواقع المادي ثانية لاختبارها كمقدمات باتجاه الخروج بنتائج جديدة. ولاثبات فرضية البحث فقد تم تقسيمه الى المحاور الاتية:-

المحور الاول: العلاقة بين علم الاقتصاد والاخلاق.

المحور الثاني: الوقائع المادية والاطر الفلسفية التي شكلت علم الاقتصاد

المحور الثالث: العلم والاخلاق. جدلية الفلسفة الوضعية وجدلية التعالي.

المحور الاول/ العلاقة بين علم الاقتصاد والاخلاق

اولا: على مستوى الوقائع

ان البحث في المسائل الاقتصادية التي يثيرها العصر منذ بدء الحكمة كان ومايزال (في معظم ارجاء العالم الفقير) يدور حول القوت، وحول اسباب الشحة في الغذاء، حيث تدور نشاطات البشر منذ التجمعات البدائية حول تحسين وتنظيم التمون بالاغذية، وهو ذاته الذي تدور حوله نشاطات الدين والسحر بل وحتى اللغة "حيث اعتاد الناس قبل الفي سنة في الصين القاء التحية بسؤال هل اكلت هذا الصباح؟" "ارنست ماندل.١٩٧٢ ج٢ ص٤٦٦".

كما احتاجت البشرية مئات الالاف من السنين ليتحول الاهتمام نحو الغنى. حيث كان الانتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والعمل الجماعي، والتعاون، وانعدام الطبقات، وتوزيع المنتجات توزيعا متساويا، وغياب الدولة كجهاز لانتزاع الفائض الاقتصادي(حيث لم يكن هناك فائض لينتزع) وحيث "لم يكن في وسع يدان اثنتان ان تنتج اكثر مما يستهلكه فم واحد" "المصدر السابق. ج١ ص٤٣"، والذي استغرق مايقرب من ٩٥% من عمر البشرية تقريبا (بافتراض ان عمر الانسان على الارض يقدر بمليون سنة، واستغرقت مايقرب من سبعة اثمان عمر الانسان الحالي -sapiens Homo التي تقدر ب ستين الف سنة) "ابراهيم كبة. ١٩٧٢ ص١٦٢ "، كانت حينها ترفل بنعيم شقائها المتساوي العادل في قسوته قبل ان يتفسخ هذا النظام ويتحول الى نظام طبقي انقسم فيه الناس الى عبيد وسادة (مابين ٦٠٠٠-٣٠٠٠ سنة ق.م حسب مستويات تطور النظام المشاعي الخاصة بكل بلد من بلدان العالم) بفعل تطور قوى الانتاج (من نبش الارض او حراثتها باليد ثم بالعصا، وبالحجارة ذات الرؤوس الحادة، والمناكيش الى الفأس والمحراث النحاسي ثم الحديدي ذو الاذرع الخشبية) "مجموعة من الكتاب السوفيت. ١٩٧٢ ص٥٦-٦٥" التي ترتب عليها انتاج فائض متزايد وتقسيم العمل وتطور الانتاج السلعي القائم على التبادل، ونشوءالمدن، ومن ثم الدولة. لكن، وبالرغم من الانقسام الطبقي، فلم يشكل الغنى والثراء الهدف الاول في حياة المجتمعات تلك بقدر ما كان يدور حول تحقيق الاستقرار والتوازن المجتمعي الذي كان يحتل المرتبة الاولى في سلم اولويات اهتمام المجتمعات البشرية قبل الميلاد بمئات السنين، فعلى سبيل المثال "ان كل عدم استقرار اجتماعي يخرب الري ويسبب المجاعة في الصين، والحروب الاهلية والحروب بين المدن تدمر ازدهار المدن اليونانية" "ارنست ماندل- مصدر سابق ج ٢ ص٤٦٨" وعلى الرغم من معرفة الشعوب للنقود بشكلها المعدني قبل ٣٠٠٠ سنة ق.م في بلاد مابين النهرين ومصر(و٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد في كريت والبيلوبونيز في مراكز الحضارة الكريتية- الميسينية-) الا انها لم تشكل موضوعا للنشاط الاقتصادي، وحتى عندما استخدمت ككنز فقد كانت لدوافع عديدة عدا كونها موضوعا للاستثمار، "المصدر السابق ج١ ص٨١-٨٥ " وحتى عندما عرفت اشكال استخدامها كرأسمال ربوي وتجاري قبل ٥٠٠ سنة ق.م في اليونان والصين، وبعد ذلك في الدول الاسلامية (بعد العصر الراشدي) فأن استخدام الثروة ظل في حدود تعظيم المكانة الاجتماعية، ولم تتعد كونها حالات لاترتقي في موقعها، وتظل مقيمة عند ساحة الادانة والاتهام، في العلاقة مع منطق الترفع اليوناني، والتحريم المسيحي والاسلامي، حيث الفكر في الاولى، والحياة الخالدة في الثانية، يشكلان مدار الممارسة اليومية في العمل والسلوك الاقتصاديين، وهكذا ظل جوهر الثروة قوتيا، وظل استخدام المال حتى عندما يدخل التداول في صورته النقدية يدور حول اقتناء قيم استعمالية تابعا لتداول السلع، وفي احسن الاحوال كان المال يتكدس ولايعمل، بل حتى الفائدة التي عرفتها الحضارات القديمة (بابل، مصر، الصين، الهند، اليابان) اتخذت شكل علاوة قوتية -قيم استعمالية- حيث كان مصدر القرض قوتياً "المصدر السابق ج١ فصل٣".

الا ان النظام الوحيد على مر التاريخ الذي سيّد الاستثنائي هو النظام الرأسمالي، فمنذ تم التحول عن الشكل الاستعمالي للثروة، اصبح تراكم الثروة في شكل قيم تبادلية يشكل جوهر النشاط الاقتصادي منذ بدايات النظام الرأسمالي تجاريا، واخذ الربا يشكل قوة دافعة للنشاط الاقتصادي عبر مجال التداول، واخذ الذهب والفضة يشكلان هدفا للتراكم بذاتهما بعدما كانا اداتين للزينة ثم التعادل كقيم احتياطية/اكتنازية (لدى الشعوب السابقة قاطبة)، واصبحت الثروة علاقة بمقدار ما تؤول الى رأس مال قائم على الاكراه، واصبح الربح المتمخض عنها ليس جوهر النشاط الاقتصادي، فحسب، بل وجوهر وجود الدولة والكنيسة والاعراف والهوى المستغرق للانسان في كليته. هنا يجب البحث عن ماهية علم الاقتصاد في صورتيه.

صورة المعرفة الاقتصادية المتلحفة بالعلم وهي تتنكر له بمقدار ركونها عند سطح الظاهرة تأبى مغادرتها في سعيها تجنيد العقل كمطيه لتبرير نظام غير عاقل، وتجهيزه بكل مستلزمات القوة والسيطرة بتوظيف المنطق العقلي والقانون الوضعي، والعمل على لوي الحقائق الموضوعية لتبرير مصدر الثروة، ومصدر القيمة، والاجابة على اسباب تدني الاجر، وانخفاض الريع العقاري، وحصول الازمات، من وجهة نظر رأس المال. وصورة المعرفة الاقتصادية التي تسبر اغوار الظاهرة باتجاه اكتشاف القوانين الاقتصادية والعوامل المسببة لتراكم الثروة، والمصدر الحقيقي للقيم الاقتصادية، واسباب انحراف القيم عن السعر، وعملية تجديد الانتاج العادية، والموسعة، ومصدر الفائض الاقتصادي، والعوامل الحقيقية التي تشكل الاجر كسعر لقوة العمل، وبين القيمة التي تخلقها، وهي تسعى السفر وراء الظواهر وهتك سترها في زمن لم يعد هناك سترا لم يتهتك. فقوانين انتاج الثروة وتطور نظامها قد بلغ من العري حدا لم يعد لكشفه فضل لأحد. مما حتم على العلم لأكتساب شرف العلمية ان يترفع على ان يكون علما محضا للثروة باتجاه البحث عن المصادر الداخلية والخارجية لها، وكشف المصادر المتخفية وراء العملية الاقتصادية، من قرصنة وسرقة ولصوصية وقتل وتشريد وتسييج وتجريد من الملكية واستعمار الشعوب ونهب ثرواتها كعناصر قبلية **ex-poste** للرأسمال قبل ان يصبح رأسمالا ويغتسل في العملية الاقتصادية (اليس غسيل الاموال**money Laundry** كان قديما قدم الرأسمالية؟). اذ أليس هذا هو وظيفة العلم؟ اليس تصوير الحقائق الموضوعية وادراكها ومضاهاة الواقع المادي هو جوهر العلم؟ وهل ان الخروج عن الوصف الظاهراتي يحول العلم الى ايدولوجيا؟

بكلام اخر، هل القول ان مصدر رأس المال وتراكمه هو الاستغلال والسرقة، يعد حكما اخلاقيا ام كشفا موضوعيا يعبر عن مسار ظاهرة رأس المال والمصادر الحقيقية للثروة المتسترة بالفعالية الاقتصادية والجد والمثابرة كما يزعم انصار روبنسن كروزو؟ ام ان السرقة واللصوصية والقرصنة والاستعمار هما نشاطات براكسية/ فعالية، وان الفعالية الاقتصادية في تضمنها على ذلك تستحي من اظهارها؟ وهنا هل ان العيب في اظهار حقيقة العري ام في العرى نفسه؟ ثم هل ان ذلك امرا قيميا ام موضوعيا يكمن في الظاهرة نفسها؟ وحتى بأفتراض ان هذا الامر ذو صلة بالقيم، أليس تجريده من منظومة القيم وتفسير الظاهرة بأسقاط جزء من عناصرها الفاعلة هو قيميا؟ بل هل ان حقيقة السرقة والسطو والاستعمار والنهب والاستغلال هي موضوعات اخلاقية تنتمي لمنظومة القيم الاخلاقية ام لمنظومة القيم الاقتصادية؟

فهل العبودية مثلا، هي مقولة اخلاقية؟ اذا علمنا حجم الدور الذي لعبته من كونها مصدرا لتقدم الصناعة البرجوازية، وفيما قدمته من قيم مادية... وما وفرته المزارع العبودية من مواد اولية بأسعار بخسة وماوفرته قوة العمل المسروقة المتاجر بها في سوق النخاسة النشطة والرائجة في اوروبا ابان مرحلة الرأسمالية التجارية وماتلاها من خدمات جلى للرأسمال. هل هي مقولة اخلاقية ام اقتصادية؟ "انظر ماركس. بؤس الفلسفة ١٩٧٢ ص١٠٥ ".

وهل الديمقراطية مقولة سياسية بمقدار ماتظمنته من تحرير ناقص ممنوع للقنانة عملت من خلالها على مصادرة عملية التحرير من القنانة والعبودية لارض السيد عندما عملت على ابدال ارض السيد بأرض مصنع البرجوازي، الممتزجة والمزادة بتشريعات دموية على درجة عالية من التفنن بالقسوة والعذاب؟ هل الديمقراطية هنا موضوعه سياسية ام اقتصادية؟

بل وهل التحرير المتأخر للمستعمرات حسب مبدا ترومان عام ١٩٤٥، الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها كان سياسيا ام اقتصاديا؟ "د.عبد الجبار محمود العبيدي.٢٠٠٨ ص١٣٩" وهل الشعارات البراقة التي رفعتها البرجوازية في القرن الثامن عشر والتي تنادي "العمل للرجال. العمل للنساء. العمل للاطفال" كان شعارا سياسيا ام شعارا اقتصاديا يهدف الى تحريض النساء والاطفال على منافسة الرجال بغية تخفيض الاجور؟.

بل واكثر من ذلك، هل ان النظريات التي تنكر على العامل خلق القيمة، او التنكر لنظرية القيمة/ العمل انطلاقا من تراث الانظمة العبودية التي تساوي بين الشي والعبد، هي نظرية اقتصادية؟ ام نظرية اخلاقية؟ وهل يمكن ان يعود هذا الخلط والتشويش لغير التفكير المسروج الى نقائض البرجوازية؟

فكيف يمكن للعلم ان يكتسب علميته خارج مضاهاة الحقيقة الواقعيةالمادية العيانية المتجسدة بكل تفاصيلها بعيدا عن الانتقائية، وتحت اية حجة، وهل مسموح للعلم (دون ان تنخدش علميته) ان يتعامل مع انصاف الحقائق وينتقي منها مايشاء، وتفسيرها كيفما شاء، دون ان يتم ذلك على حساب اخلاقيته معبر عنها في صدقيته، امانته، حياديته، شموليته المحيطة بتفاصيل الظاهرة؟

لنرى ماذا يقول الفكر الاقتصادي في ذلك.

ثانيا: على مستوى الفكر

ان التداخل والتباعد بين العلم عموما وعلم الاقتصاد خصوصا، وبين منظومة القيم والاخلاق، كان ومازال وسيظل مدار اهتمام مؤرخي الفكر الاقتصادي، والاقتصاد السياسي حتى فناءه. اذ تشير الحفريات التاريخية الى وجود تيارات متعددة واتجاهات متعددة بين مؤرخي الفكر الاقتصادي للتمييز بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي، بين المذهب والفكر، بين المذهب والنظرية،والسياسة والمنهج، بين الاقتصاد الصرف والاقتصاد المؤسسي، بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد القاعدي والاقتصاد الفني، بين الفكر والتحليل "ابراهيم كبة. محاضرات غير مطبوعة ١٩٧٣".

ما يهمنا بالدرجة الاساس (بمقدار تعلق الامر بخصوصية البحث) هو التمييز بين علم الاقتصاد والمذهب، وبين المذهب والنظرية، ومايداخلهما. "ابراهيم كبة. ١٩٧٢ ص٢٨-٣٠+ص٣١٩-٣٨٣ ".

فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي الفرنسي كاتيان بيرو بأن من الضروري التمييز بين المذهب والنظرية كونهما يمثلان شيئان مختلفان تماماً.

فالمذهب Doctrine حسب بيرو هو مجموعة الاراء التي تعطي حكما على الظاهرة الاقتصادية، تقيّم الظاهرة، تنقدها بقصد تغييرها، المذهب اذن تقويمي وليس تفسيري. فالمذهب يعطي احكاما قيمية.

فحسب الاقتصادي لاجوجي Lagugy فأن المذهب يدخل في ميدان الاخلاق لان المذهب قيمي، وبما ان علم الاخلاق هو علم القيم. لذلك فأن المذهب يدخل في باب علم الاخلاق التي لاتكتفي بتسجيل الواقع وانما تحاول تفسيره استنادا الى مثل عليا.

اما النظريةTheory: فهي مجموعة الافكار الاقتصادية التي تحلل الظاهرة، تفسرها. تبين لماذا تحصل، كيف تحصل، ماهي النتائج الناشئة عنها، القوانين التي تخضع لها، أليتها، وكيف تعمل. الا انها تمتنع عن اعطاء اي حكم على الظاهرة. فالنظرية تمتنع عن التقويم.

يضيف لاجوجي Lagugy الى ذلك بان النظرية تدخل في ميدان العلم، اي انها ذات مضمون علمي لان العلم هو دراسة القوانين التي تحكم الظواهر، وبما ان النظرية تفسر الظاهرة واليتها فهي اذن ذات طبيعة علمية، وهي مضمون علم الاقتصاد، وفرق كبير بين العلم والاخلاق. بين دراسة الظاهرة وبين تقويمها بهدف تغييرها استنادا الى مثل عليا.

في حين يشدد كينز الاب على التمييز بين:-

الاقتصاد الوضعي Positive Economics الذي يدرس النظريات الاقتصادية، ولان النظريات تكتفي بدراسة الوقائع، يرى بأن علم الاقتصاد الذي موضوعه الوقائع هو علم وضعي.

الاقتصاد القاعدي Normative Economics الذي هو دراسة للقواعد التي يجب ان تسود الحياة الاقتصادية، وليس للوقائع، وهنا يدخل المذهب وتدخل الاخلاق لان المذهب وظيفته تقويم الظواهر انطلاقا من مثل عليا.

الاقتصاد التطبيقي Applied Economics وهو تطبيق علم الاقتصاد في الحياة العملية.

اما الاقتصادي جوزيف شومبيتر فيمّيز في كتابة تاريخ التحليل الاقتصادي بشكل جذري بين الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي.
فالفكر الاقتصادي Economic Thought: هو انعكاس الاقتصاد الواقعي لدى الذهن العام public mind وهو مايشكل الرأي العام او اراء الناس الاعتيادية.
اما التحليل الاقتصادي Economic Analysis: فهو فكر العلماء. الذي يستخدم ادوات تحليلية لبلوغ الحقيقة الاقتصادية، وعلم الاقتصاد يستخدم اربعة ادوات متكاملة ومترابطة ولا يجوز الاستغناء عن احداها- حسب رأيه- وهي الاداة النظرية التي تهتم ببناء نماذج. الاداة الاحصائية التي تدرس الظاهرة في بعدها الكمي. الاداة الاجتماعية التي تدرس الظاهرة في بعدها الاجتماعي اي دراسة المؤسسات. الاداة التاريخية التي تدرس الظاهرة في بعدها التاريخي. اي خلفيتها التاريخية. "ابراهيم كبة. مصدر سابق. ص٣٢٩-٣٣١" .
بغض النظر عما يُنسب الى شومبيتر في تمييز العلم استنادا الى استخدام الادوات باعتباره ادواتياً، اي انه يحكم على اكتساب الاقتصاد صفته العلمية بأستخدامه للادوات، ينبغي الاشارة الى ملاحظتين اساسيتين هما:-

١. ان اشارة شومبيتر في تأكيده على التحليل في بعده النظري والكمي والاجتماعي والتاريخي الذي يقوم عليه البناء العلمي تتضمن على درجة عالية من الاهمية كصفة تميّز العلم. ذاك ان هذا القول، رغم عدم اشتماله المباشر على الجانب القيمي، الا ان تأكيده على ضرورة استخدام العلم للادوات التي تقربه من الظاهرة في كل ابعادها بما فيها الاجتماعية المتضمنة على المؤسسات السياسية والدينية والقانونية، وكما يشير اليها شومبيتر ذاته، التي تؤثر في توجيه النشاطات الاقتصادية وتحريك الظواهر الاقتصادية التي لاتعيش في فراغ وانما في مجموعة من المؤسسات، ومن ثم فأن دراسة الظاهرة دراسة علمية تستوجب دراسة الاطر التي تحرك الظاهرة وتوجه نشاطها. ان تاكيده ذاك يعني ان حركة الظواهر ودرجة حريتها تتحدد في اطار المناخ القيمي السائد (الديني والقانوني) وسواء فلتت منه او استجابت له، وسواء تم صياغة القوانين حسب مواقع القوى المهيمنة، او تم ذلك في ظل الفكر الديني النقي ام الفكر الديني المكيّف لموائمة حركة رأس المال، وهذا وحده كاف لدفع تهمة الادواتية عن شومبيتر، كما يعتقد الاستاذ كبة.

٢. ان الحاح معظم المفكرين الاقتصاديين على ضرورة فصل العلم عن القيّم استغل بطريقة فجة لالواء العلم وتضييقه وخنقه ومنعه من استخدام ادواته التحليلية، ومناهجه الفلسفية لفضح الصيرورة الرأسمالية بمتداخلاتها المؤسسية من دينية وقانونية وعرفية، بحجة ان ذلك يدخل في باب منظومة القيم وفلسفة الاخلاق، مما يعني ضرورة الابتعاد عن النظر اليها تحقيقا للعلمية المزعومة.

عموما فأن مدار اهتمام وانبهار العلم الاقتصادي مدفوعا بالتطورات المادية من جهة، والعقل السائد متمثلا بالاراء الفلسفية المهيمنة على ساحة العقل النخبوي انذاك، من جهة اخرى، كان لها اليد الطولى في تشكل العلم وبنيته. فما هي الوقائع المادية، وماهي الاطر الفلسفية التي شكلت بنية العلم؟ هذا ماسيكون موضوع المحور التالي.

المحور الثاني/ الوقائع المادية والأطر الفلسفية التي شكّلت علم الاقتصاد

اولاً: الوقائع المادية التي شكّلت بيئة علم الاقتصاد

ان من الضروري الاشارة الى ان علم الاقتصاد، الى جانب علوم اخرى، لم يتح لها ان ترى النور في ظل هيمنة السلطة الدينية والمعتقدات الكنسية على العقل. مما يعني ان التحرر من الكنيسة وسلطة التعاليم الدينية ذات الصفة القدسية للايمانية والمعتقدية المبنية على قناعات مسبقة كان يشكل الشرط الضروري لانعتاق العقل والبنية المعرفية بأتجاه علمي (اي خضوع الافكار قاطبة الى سلطة العقل ومنطق العقل القائم على الاختبار والتدقيق بعيدا عن تقديسها) في العلاقة بجملة العوامل التي نخرت في بنية النظام الاقطاعي واسهمت في تفسخه، وما نجم عنها من انبثاقٍ للفردية، وبزوغ للحرية كفضائل (على الرغم من ان الحرية والطغيان مسروجان على مر التاريخ بالفردية والفوضى، فقد ظهر الحكم المطلق جنبا الى جنب مع الفردانية الجديدة) خلقتها الطلائع التقدمية البرجوازية، والتي كانت موضع انبهار، وانشغال الانتلجنسيا وطلائع الفكر والثقافة بها حتى يومنا هذا، حيث عملت تلك الطلائع على اعلاء شأن التغيير مقابل الحط من كل قيمة اخلاقية للنظام البائد (تلك القيم التي سرعان ماصبحت فضائل، على الاقل من وجهة نظر جمهور المنسحقين بقوى التغيير، بفعل تمادي الروح الفردية واستغراقها في الثروات، وتحول الثروات الى غايات).

فالتحول من القنانة بخصائصها التاريخية المعروفة، والدخول في بواكير نظام رأس المال، الذي بدأ معدنيا/بيلونيا، وتحول الى سلعيا بعد مروره في مرحلة المانيفاكتورة حيث الهيمنة فيها لرأس المال التجاري قبل تحوله الى صناعي، ترافق بتغيرات عنيفة قادتها الطبقة البرجوازية التجارية الوسطى التي قلبت المجتمع الاقطاعي الذي كان يتسم بالاستقرار ويسوده الثبات في مختلف مفاصل الحياة. فالحرفيون متحدون داخل نقاباتهم يسود علاقاتهم التعاون في ظل غياب المنافسة بين اعضائها (وبدقة اكثر ضعف المنافسة بين اعضائها بفعل التنظيمات النقابية التي تحول دون تفاقمها واتخاذها صفة الظاهرة) "اريك فروم. الخوف من الحرية. ص٤٩ ".

اما تراكم رأس المال فقد ظل بطيئاً، على الاقل، حتى اواخر القرن ١٥، ذاك ان المصالح الاقتصادية- حسب تعبير تاوني- كانت ثانوية بالنسبة للعمل الحقيقي الذي يدور حول الخلاص. فلا وجود لموضع في نظريات العصور الوسطى بالشأن الاقتصادي الا وكانت متعلقة بجوانب خُلقية. "المصدر السابق. ص٥٠".

الا ان الثبات النسبي لوضع الحرفيين والتجار لم يقوَ على البقاء بسبب نمو التجارة العالمية بشكل كبير، وتطور الشركات التجارية وتحولها الى احتكارات استطاعت من خلال استخدام رأسمالها المرابي في تقويض هيمنة المنتج الصغير على انتاجه، ورجل الاعمال الصغير على اعماله، وكذا الحال بالنسبة الى الوضع داخل النقابات التي اخذ التمايز يشتد داخلها(رغم كل محاولات النقابات ايقافه)، وكذا الحال بالنسبة للطبقة الفلاحية التي كانت هي الاخرى جزء من الموقف العام حيث تزداد فيه تبعية المنتجين الصغار مجتمعين الى هيمنة رأس المال المرابي الذي استخدم شتى الطرق للهيمنة على العملية الاقتصادية برمتها، فبحجة توسيع الاعمال أغري المنتج الصغير، والفلاح، ورجل الاعمال الصغير بفتح الابواب امام تسرب رأس المال المرابي للتزود بمستلزمات الانتاج بألاجّل، مرورا بأحتكار شراء منتجاتهم واحتكار السوق، وانتهاءً بأقراضهم ابان الازمات وركود السوق وسوء المواسم الزراعية، التي اخضعتهم منتجين، حرفيين وزراعيين، او رجال اعمال صغار لرحمته (اي لرحمة رأس المال المرابي) وحولتهم الى عمال لديه. "انظر. مجموعة من الكتاب السوفيت ١٩٧٢ ص١٧٦-١٨٣ ".

فبينما كان المنتج يعرف ماعليه انتاجه وبأي ثمن يبيعه (نسبيا) والمكان الذي يبيع فيه، كان لتطور السوق واتساعها الاثر البالغ في زعزعة الثقة بكل شي. (١).

ان ازدياد دور السوق، واثره في اضعاف أمن المنتجين، وزعزعة استقرارهم، تداخل مع دَور المنافسة التي حلت محل التعاون والكبح المنظم للتنافس بفعل التنظيمات النقابية الذي كان يسم العصور الوسطى، والتي كان لها اثرها في تكوين شخصية الانسان الحديث، وملامحه التي اكتنفها العجز والشك والوحدة والقلق. فبعد ان كان الانسان مستغلا بأسم نفس القوى التي تمنحه الامان (الاقطاعي والكنيسة) كقوى تستمد سلطاتها من الغيب اصبح مستغلا على يد انسان مثله، وبعد ان كانت معاناته والامة تجد لها مايبررها في خطيئة ادم ودور الكنيسة في التخفيف منها، اصبح الانسان في مواجهة قدره وجها لوجه، ودون واسطة منذ تم نزع الملكية، ومنذ اصبح الانسان حرا في غابة السوق دون حماية احد.

لقد اخذت السوق والمنافسة تعملان في ظل نظام محكم يقوم على الثروة، وحياة موضوعها الثروة، فلم تعد الثروة وسيلة توجد للانسان-حسب القديس انطونيو- بل اصبحت غاية بحد ذاتها، واصبح الانسان موضوعا لها في سعيه الحقود لتوظيف ذاته بهدف الثروة، بل واصبح الكسب "الذي كان يعني الكسب الروحي كما جاء في الكتاب المقدس وبعد ذلك عند سبينيوزا "فروم. مصدر سابق. ص٢٣" وشهوة الثراء اقوى من كل الاعتبارات الاخلاقية، وليس ادل على ذلك من القوانين الارهابية الفظيعة والتشريعات الدموية التي سادت منذ البواكير الاولى للنظام الرأسمالي والمتضمنة على التكييف القسري لسكان الريف (الذين حولهم التسييج الذي تم على يد رعاة البقر الى متشردين بعد طردهم من اراضيهم بالقوة) وعلى التقيد بطاعة العمل المأجور باستخدام اقسى اشكال القسر ابتداءً من الجلد والوشم بالحديد المحمي على جباههم او جبينهم بالحرف الاول من كلمة slave، وانتهاءا بالاسترقاق عند الغياب اكثر من ١٥ يوم كما يحق لرب العمل/السيد الجديد ان يبيع القن اويؤجره او يورثه. اما المشردون الذين لم يستطيعوا التكيف لنظام المصانع فقد كان يحق لكل امريء ان ينتزع منه اولاده وبناته، واذا هربوا يصبحون عبيدا لمربيهم/ اسيادهم هذا الى جانب اطلاق يد الرأسمالي في تحديد الاجر في مصنعه بواسطة قانونه الشخصي. "ماركس. اصل رأس المال ص٣٦-٤٤". ولكي لانستغرب ذلك فيكفي الاشارة الى ان ارباب العمل هم مستشاروا التشريع كما يشير ادم سمث في المصدر اعلاه ص٤٣.

فبعد ان كان العمل شغلا من اختصاص العبيد والعوام والغوغاء، اصبح العمل فضيلة، اذ نحيت دراسة الفنون والعلوم جانبا من اجل احط انواع العمل اليدوي، وبدأت ساعة Big Bin تدق كل ربع ساعة

(منذ القرن ١٦) وبدأ يتضح ان الاجازات العديدة كارثة "فروم. المصدر السابق. ص٥٤". اما الصدقات التي دمجت في منظومة رأس المال فقد جعل منها عملا عبثيا، واعتُبر الفقراء والمساكين عالة على المجتمع، ولا مكان لهم الا على اعواد المشانق، ويكفي الاشارة الى ان الملك هنري الثامن فقط اعدم اثنان وسبعون الفا منهم خلال مدة حكمه-حسب توماس مور- وفي زمن ايليزابيث، كانوا يشنقون المتشردين صفوفا كاملة، ولم تكن تمضي سنة دون ان يشنقوا منهم في هذا المكان او ذلك ٣٠٠او٤٠٠ شخص "توماس مور نقلا عن اصل رأس المال ص٣٩". كما ان الامراض التي ازدادت لم تسلم من التجارة، فليس الانسان وحده من كان موضوعا للمتاجرة بأسم الحرية، بل حتى مرضه، فبعد ان يختفي الجذام تحل الامراض التناسلية وبعد ان تنفصل الامراض التناسلية عن سياقها الطبي يحل الجنون الذي كان مرتبطا بكل التجارب الكبرى التي عرفها عصر النهضة، فتجربة الجنون وثيقة الاتصال بتجربة الجذام وطقوس اقصاء المجذوم " تبين انه وهو حي يشهد على حضور الموت "لمزيد:- انظر ميشيل فوكو. تاريخ الجنون في العهد الكلاسيكي ٢٠٠٦. الفصل الاول".

ان تردي القيمة الانسانية وسحقها، بلغ درجة لامثيل لها في اشد الانظمة الظلامية عبر التاريخ، حيث لا قيمة تعلو الثروة. لذا فليس غريبا مطاردة الانسان الفقير، بل وقتله، واهمال المريض بدل علاجه، والمتاجرة بالمرض وسط القلق والضيق والوحدة التي يهون امامها الموت، ووسط انحطاط الاخلاق بفعل الاوضاع البائسة لجماهير العمال. "حيث يتكدس البالغين من الشبان والفتيات، الى جانب الاباء والامهات جميعا في غرفة واحدة ويعيشون كالخنازير! في انتهاك فاضح لمشاعر الحياء والحشمة، ولاعجب ان يموت العديد بسبب عدوى الامراض السارية من جدري وحمى وجذام... اذا يشير د.هارفاي الى ان امرأة شابة مريضة بالحمى تنام ليلا في الغرفة نفسها التي يرقد فيها ابوها وامها وولدها غير الشرعي وشابان هما اخواها، واختان لها، مع كل واحدة منهما ابن لها من اولاد الزنا، والمجموع هو عشرة اشخاص... وقبل بضعة اسابيع بلغوا ثلاثة عشر ولدا ينامون في نفس المكان!" "ماركس. رأس المال. ص١٠٠٦". وما هو جدير بالذكر في هذا الصدد الاشارة الى ان الاعلان عن هذا الواقع ليس موضوعه الاخلاق، فالحديث ليس عن ناد للعراة او ناد للترفيه اللاأخلاقي، بل هو موضوعا اقتصاديا، موضوعا للثراء!

هنا وسط هذه البيئة التي لايمكن ان تكون صالحة للأنسان وتفتق فكر الانسان، ولد الاقتصاد(علماً) للثروة. ان بزوغ الاقتصاد علما في بيئة محُطة بالانسان، مذلة له، مقلقة، تنبيء بعجزه وافتقاده للامان دون

الثروة، لم تكن لتتم دون اغلفة تبريرية وبراقع فلسفية وجد مفكروا الرأسمالية فيها ضالتهم لتسويق وتبرير تلك الصيرورة المنفلته من عقالها،المكتسحة امامها كل بنايات العقل بأسم العقل! وسط تراجع للتأمل الفلسفي مع تراجع دور المعرفة الفلسفية امام الفعالية التي اصبحت ام الفضائل.

فما هي تلك الافكار التي ساندت الحركة الرأسمالية فكانت فلسفتها وعلمها؟

هذا ما سنتناوله تباعا وكالاتي:-

ثانيا: الافكار الفلسفية التي شكلت اطار العلم الاقتصادي

١. مبدأ بنثام

"من المنفعة الاجتماعية الى المنفعة الفردية!"

يشكل مبدا المنفعة امتدادا لمفهوم اللذة والسعادة لدى الفلاسفة القدامى، بل يمكن القول ان انصار مذهب المنفعة الذين كانوا من المصلحين الاجتماعيين قد استعاضوا عن مفهوم السعادة ومفهوم اللذة بالمنفعة التي كانت تتخذ عندهم طابعا اجتماعيا مفاده ان منفعة كل فرد تتوقف على المصلحة العامة، لذا اطلق بنثام، وجون ستيورات مل، اسم اخلاق المنفعة العامة على مذهبهم "فالخير حسب زعمهم انما يساوي ماهو نافع لنا، وماهو نافع لنا انما هو هذا الذي يكون في الوقت نفسه نافعا لغيرنا" "فؤاد زكريا. فلسفة الاخلاق١٩٨٠. ص١٦٩".

فالمحور الاساسي في مذهب بنثام هو تحقيق اكبر قسط ممكن من السعادة لاكبر عدد ممكن من الناس. فليس المهم سعادة الفرد بل رفاهية المجموع وهو يصّور الفضيلة بالمنفعة.

بغض النظر عن النقد الذي يوجه الى هذا المذهب في تحويل اللذة الى كم حسابي قابل للقياس (بأفتراض امكانية توفير الكفاية في التعبير عن اللذة بالحساب) بمجرد اجراء بعض العمليات الحسابية، وبأهمال الخلط الذي تقوم به بين الخير والمنفعة الذي حّول الحياة الى بحث مستمر وراء الوسائل حد اصبح الرجل الحديث عبدا للمنفعة، وحّول الفضيلة الى مجرد عملية حسابية كقياس كم اللذات والرفاهية وهو مادعى القس تشارلس للتهكم قائلا "ففي بلد صناعي.. فأن المنفعة العملية لاي دراسة يجب ان تتعرض لمحك الاجابة عن هذا السؤال: كم قدر النقود التي سأحصل عليها في الحياة الاخرة" "راسل جاكوبي. نهاية اليوتوبيا. ٢٠٠١ ص٢٠٨". وباستبعاد عملية الانتقال المظللة من المنفعة الخاصة الى المنفعة العامة بالزعم القائل، انه مادامت سعادة كل شخص خيرا بالنسبة للفرد فلابد من ان تكون السعادة العامة خيرا بالنسبة الى مجموع الاشخاص (وكأن المجموع وحده واحدة منسجمة ومتكافئة ومتوافقة المصالح والقوة).

اقول بغض النظر عن ذلك فأن مايهمنا من فلسفة بنثام في هذا السياق هو كيف تحولت المنفعة الاجتماعية الى منفعة فردية، والى انانية فردية تجعل من خدمة الاخرين واسطة لخدمة المنفعة الشخصية؟

بالرجوع الى الفرضيات الاساسية للفكر الكلاسيكي سنجد ان مصدر اهم فرضياته وهي فرضية تساقط الثمار، وفرضية دافع المصلحة الفردية وانسجام مصالح الافراد والمجموع مقيمة هنا.

فلنناقش كل واحدة منها بأختصار لبيان مدى زيف الادعاء والتلحف بالعلمية، وكالاتي:-

أ. **فرضية تساقط الثمار:** ينطلق الفكر الرأسمالي بناء على جملة مقدماته بايعاز تدني المستوى المعيشي وانخفاض اجور العمال، وميلها للبقاء عند حد الكفاف- حسب سمث- الى القوى الطبيعية التي تتحكم بمصائر البشر دون ارادة وقدرة منهم على تغيير فعلها، ولكن مع تقدم النظام الرأسمالي، وتراكم الثروات الذي يسمح لرجال الاعمال بزيادة مدخراتهم يمكن للخير ان يتساقط على الجميع تلقائيا، ويمكن قطف ثمار التقدم. "ادم سمث.ثروة الامم. نقلا عن عبد المنعم فوزي.المالية العامة والسياسة المالية. ١٩٧٢. ص٥٢٠-٥٢٣" .

الا ان التاريخ اثبت خطأ هذا الادعاء، فالخير تتجاذب سقوطه اقطاب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ونمط توزيع الفائض الاقتصادي القائم على نمط الانتاج الرأسمالي، وهو مايعني ان تلك التلقائية المزعومة تستمد مفعولها من القوة الاقتصادية والسيطرة على وسائل الانتاج، تدعمها في ذلك القوانين، والسياسات الاقتصادية، وتشريعات النظام المالي التي تعمل مجتمعة على تعزيز مساقط الثمار كما يتجلى في اعادة

التوزيع العكسية للدخل لصالح المالكين، وبل وليس ادل على اثبات هذه الحقيقة من ارتفاع نسبة السكان عند خط الفقر ليبلغ ٤٠% بموجب الاحصاءات الاخيرة، في حين ان من يتمتع بالرفاه الحقيقي في دولة الرفاه المزعومة لايزيد على ٥/١ السكان امام تركز الثروات بيد حفنة من المالكين لا يزيد عددهم على ٣٦٨ مليارديرز، يسيطرون على ٣١١ الثروات التي يمتلكها الاهالي في USA "هانس بيتر مارتين. هارالد شومان. ١٩٩٨. ص٢١٦". ولم يتحقق هذا الانجاز الرأسمالي الا بفضل ارتفاع معدلات الاستغلال، وتكثيف ساعات العمل (التي عادت بعد استراحة الحرب الباردة والتنافس مع القطب السوفيتي السابق) وارتفاع وتائر التضخم، وتمديد ساعات العمل كمضخة رافعة لاقيام الاصول الرأسمالية وثروات الاحتكار، مقابل تدهور الاجور "المصدر السابق ص٢٢٥+ص٢٦٩-٢٩٦". وتردي مستوى الحياة لمعظم شغيلة الفكر والعضلات. هذا اذ استثنينا النهب الخارجي لشعوب الارض من خلال معدلات التبادل التجاري، وتخفيض اسعار الصرف كأحدى الادوات الاقتصادية لنهب ونقل الفائض الاقتصادي المُنتج بعرق وجهد الشعوب الفقيرة. ناهيك عن نقل عقولها وخبراتها، والتي هي في حقيقتها-كما يشير كاسترو- سرقة للادمغة وتحويلا عكسيا للتكنولوجيا "كاسترو. ١٩٨٣ ص١٥١" لاتقدر قيمتها بالارقام، وعجزت منظمة الاونكتاد على الوصول الى القيّم الحقيقية لها "التقرير السنوي للاونكتاد ١٩٨٦" معظمهم من الاطباء والعلماء والمهندسين.(٢).

ب. **فرضية انسجام المصالح:** بأستبعاد البعد الانطولوجي حول حقيقة الدافع وفيما اذا كان دافع ذات حرة ام دافع ذات مسكونة باختيارات البيئة الرأسمالية التي يحتمها رأس المال، والدخول في جوهر منطق الفكر الرأسمالي الذي يزعم ان الدافع الاساسي للنشاط الاقتصادي الفردي هو دافع المصلحة الخاصة سنجد ان الفكر يصادر مايجب البرهان عليه في الواقع العملي، والتدليل عليه عبر الوجود الحقيقي، ومدى تطابقه مع تلك الحقيقة المقررة من وراء الوقائع وبالسطو عليها. ان مايراد له ان يكون دافعا للفرد ليس سوى مصلحة التكديس وتراكم الاموال، وليس تعظيما لمصالح الفرد ونفعها الذاتي. بدليل ان ضمان التكديس كان يمر من خلال سلوك تقتيري (نسبيا) وتأجيل للمنافع وسحقا للذات المستنفذة في التكديس، ذاتا متشيئة مغتربة عن ذات الانسان وعن بني نوعه الانساني. ودون ان تدري تعظم من هدر كرامتها، وتسرع من فناءها، وتهدر من كبريائها، وتتنكر لمبادءها. اما الزعم بالانسجام التام بين مصلحة الافراد والمجموع فهو يمثل اعلى درجات الزيف لقيامه على قلب الحقيقة الواقعية الى نقيضها بهدف نفي امكانات نفي النظام بتصويرها الزائف للتناقض انسجاما في المصالح. "عبد الجبار محمود العبيدي. ١٩٩٢ ص١٥٤".

٢. الفلسفة الوضعية

ان نجاح النظام الرأسمالي كنظام قائم على الانتاج الواسع ويمتلك في ثناياه امكانات التغلب على الشحة. كصفة تميزه على كل الانظمة السابقة عليه، والانبهار بتقدم الصناعة والعلوم والامكانات الكامنة في الطاقات الانتاجية الواسعة للتغلب على الشحة، كان وراء نقل الفلسفة من مجال التأمل المعرفي الى الفعل، اي الى البراكسية/الفعالية، ومعاملة الوجود الانساني معاملة الطبيعة، ومضاهاة علم الانسان بالعلم الطبيعي، التي تزعمها سان سيمون، وبذلك اخرج هدف تحقيق الحرية من مجال ارادة الفرد العاقلة ووضعها في اطار القوانين الموضوعية للعملية الاقتصادية الاجتماعية "ماركوز.العقل والثورة. ١٩٧٠ ص٣١٩" وبينما كان يرى سان سيمون بأنسجام الطبقات وتحول الصراع من طبقي الى صراع مع الطبيعة كان الصراع يتصاعد داخل النظام الرأسمالي مع تصاعد حدة بطش الطبقات البرجوازية واضطهادها وسط تفشي الفقر والانحلال الاخلاقي "انجلس. انتي دوهرنغ ١٩٦٥ ص٣٠٨".

لم يكن من الممكن تجاهل هذا الواقع حتى من قبل فلسفة سان سيمون الوضعية. فعلى الرغم من مباركتها الثورة الصناعية واعتبارها مجال تحقق العقل، الا انها ظلت خارج مباركته بحكم استمرار الفلسفة النقدية في مناصرتها العقل والحرية. "ف. كيللي وكوفالزون. المادية التاريخية.١٩٧٠ ص٥٥٤" فقد اعلن بازار (تلميذ سان سيمون)، بأن الشكل القائم للمجتمع لم يعد مؤديا للتقدم والانسجام، وان النظام الصناعي هو المثل الاخير لاستغلال الانسان للانسان، مؤكدا ماسبقه اليه سيسموندي من ان نظام الصناعة هو نظام الاستغلال الرأسمالي، وان التقدم الاقتصادي لايعني بالضرورة التقدم الانساني، بل ان التقدم الاقتصادي في ظل الرأسمالية يحدث على حساب الحرية والعقل "ماركوز. المصدر السابق. ص٣٢٠-٣٢٦".

ان التعارض الذي بلغ ذروته بين مسيرة الواقع ومسيرة العقل على يد سيسموندي وبازار في فرنسا، فيورباخ، ماركس في المانيا،هبهاوس، هوبس في انكلترا، وضع امام النظرية الاجتماعية الاختيار بين احد امرين: فأما التخلي عن العقل والتصالح مع الواقع، او سلب الواقع/نفيه من خلال مقاومته، حفاظا على مبادىء العقل الذي صعدت على ظهرها البرجوازية، وهنا حصل الطلاق الكبير في الفلسفة بين فلسفة سلبية/نقدية تقول بنفي الواقع روادها ماركس(٣)، وفلسفة ايجابية (وضعية) positivism تدعو الى الايمان بالواقع روادها اوغست كونت.

ان الوضعية الكونتية، وانطلاقا من تخليها عن النقد، وسحب النظرية الاجتماعية من اساسها الاقتصادي، لم تكن بحاجة الى التعالي على الواقع طالما ان الحرية والعقل ليسا موضوعها، بل تحقيق الارتباط بالنظام القائم والحقائق المقررة، وتبرير الليبرالية في تحولها الى التسلطية (الليبرالية الموطدة بالشرطة على حد تعبير البير كامو) "كامو. الانسان المتمرد ص٢٥٠". وطرد العقل من التأثير في حركة الواقع، باخضاعها الواقع الى قوانين الطبيعة ومضاهاة المجتمع الانساني بالطبيعة على انه محكوم بقوانين الطبيعة، وتطبيق ذلك على النظرية الاجتماعية الذي نتج عنها الاستسلام والطاعة، وعدم مخالفة تلك القوانين (الطبيعية).

بناءا على ذلك وطالما ان المجتمع محكوم بتلك القوانين (الطبيعية) فلا مبرر لمخالفة انظمة الحكم او اللجوء الى التغيير السياسي للنظام، في العلاقة بدور الفلسفة الوضعية في نفي المصادر غير التجريبية للمعرفة التي بها صادرت كل امكان للتعالي على النظام القائم انطلاقا من تصورات عقلية يمكن ان تحبل بممكنات ثرة خارج الممكن الواحد القائم ليقتصر العقل وتقتصر المعرفة على تحقيق الوفاق مع النظام وضمان سرمدته والاكتفاء "بتأمل النظام قصد تصحيحه على النحو الملائم، ولكن مع الامتناع التام في اية حالة عن محاولة خلق هذا النظام " "عن ماركوز. المصدر السابق. ص٣٣٥".

مع تبلور علم الاجتماع الوضعي الكونتي (نسبة الى اوغست كونت) المتصالح ابدا مع النظام، بلغ الطلاق منتهاه بين علم الاجتماع والاقتصاد، وتم فصل الانتاج عن العلاقات الانتاجية، وفصل العلاقات الانتاجية عن العلاقات القانونية القائمة عليها، لتلتحق الاولى بالاجتماع، والثانية بالسياسة، وتحول الاقتصاد السياسي الى اقتصاد ينحصر مجال عمله عند دراسة ما تتمخض عنه العلاقة بين الانسان والشيء بعد ان اصبحت العلاقة بين الانسان والانسان خارج موضوع هذا العلم، وليتحول بعد تجريده من صفته الاجتماعية الى علم للفعالية– تعظيم المردود، تدنية التكلفة- اي تعظيم المنفعة، وتدنية الالم، مع تحول اهتمام البرجوازية من مجال الانتاج الى مجال التداول، مع تحول موضوعة النمو الاقتصادي (كحقيقة واقعة مستمرة ومتدفقة- حسب النيو كلاسيك) Meier & ”Baldwin.1959.p67“ الى دراسة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات البديلة، في العلاقة مع دراسة سلوك الانسان في الاعمال العادية للحياة -حسب مارشال- وتحول الاقتصاد من علم موضوعي الى علم ذاتي يعمل على دراسة ليس القوانين الاقتصادية التي تحكم عملية انتاج الثروة، وانما الاستدلال من سلوك المستهلك والمنتج عن قوانين نفسانية، وهو مايمثل تعبيرا عن تحول الرأسمالية الصناعية الى رأسمالية ربوية بورصوية بكل ماتتضمنه من خصائص للبرجوازية التي ضعفت علاقتها بالانتاج "اوسكار لانكه.١٩٧٣. الجزء الاول. ص٢٦٨".

لاستكمال احكام قبضة الفكر الوضعي عبر مصادرة كل امكانية لنقد النظام، وتجريد علم الاقتصاد من طابعه الاجتماعي، فقد كان لابد من تحرير المعرفة الفلسفية والمعرفة الاقتصادية على وجه الخصوص ليس من العناصر المتعالية على الواقع، فحسب، بل وتحريرها من المناهج المعرفية التحليلية غير الكمية، وبالذات مع التطور الحاصل في مجال علم الرياضيات والانتشار الواسع لاستخدام الاساليب الكمية في مختلف العلوم وتعميمها على العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد، التي اتاحت امكانات متعاظمة لعلم يصبح موضوعه الحساب!! "عبد الجبار محمود العبيدي. المصدر السابق. ص١٥٨-١٦٩".

المحور الثالث/ العلم والاخلاق

"جدلية الفلسفة الوضعية وجدلية التعالي"

ان استعراض التمييزات داخل الفكر الاقتصادي بين العلم/النظرية وبين القّيم، واستعراض ماهية علم الاقتصاد، في العلاقة بالوقائع المادية التي شكلت بيئته، والمبادىء الفلسفية التي نهل منها، لاتشكل وحدها منظومة كافية لازالة اللبس العالق في العلم عامة، وعلم الاقتصاد خاصة، وان معالجتها كوحدة تحتاج الى منظومة المعرفة في كليتها المقيمة في الفلسفة، اخذين بنظر المزيد من الاعتبار، الفلسفة منظورا لها في بعدها الاخير ابان طردها من التأمل ومطالبتها التحول نحو الفعالية والممارسة العملية بما ترتب عليه من تضييق للحلم انتهى بمصادرته والقبض عليه من قبل العقل النفعي الوضعي (منذ اكثر من مئتي عام) متلبسا بجرم الحلم/اليوتوبيا المخدش لحياء رأس المال!!

كما ان من المناسب مناقشة ذلك ضمن افاق وطروحات المفكر برونوسكي في كتابه العلم والقيم الانسانية بعد ترك طروحاته ومقولاته تتدفق دون تدخل منا.
ففي مقدمة المترجم ص١٣ يقول "ان نفس العلم الذي قضى على الكثير من الامراض ويسر سبل الاتصال بين مختلف شعوب العالم، ووفر لهم الالات.... ان نشاط العلم بكل انجازاته وماثره الرائعة صنع الدمار وخلق الموت"
وفي الصفحة نفسها يقول، ايضا " ان الفكرة التي شاعت في القرن ١٩ والتي جعلت الكثيرين يؤمنون بان العلم هو العلاج والبلسم الشافي لعلل البشرية والامها ليست الاوهماً، فالعلم بهذا الاعتبار يثير معضلات ومشاكل اخلاقية عويصة كل يوم".
وفي ص١٧ يقول برونوسكي " ان ممارسة العلم تجبر العالم على ان يكّون لنفسه مجموعة من القيم الانسانية الاساسية... كقيم العاطفة والحنان والرقة والمودة والحب". "ثم في ص٢٥ " انا انظر الى العلم على انه تنظيم لمعارفنا بطريقة نستطيع فيها ان نسيطر على الطاقات الكامنة في الطبيعة".
ويذهب في ص٣٠ اكثر من ذلك " ومن العجب ان مؤرخا اخبرني دون ان تبدو في صوته اي سخرية بان العلم ليس الامجرد تجميع للحقائق" ويستشهد بكارل بوبر في ص٣٣ الذي يذكر عنه "عبّر الفيلسوف كارل بوبر عن هذه القضية باستخدام حكاية لاذعة، وهي انه افترض جدلاً ان شخصا ما اراد ان يكرس كل حياته للعلم ولنفترض ان هذا الشخص جلس وقلمه بيده لسنوات عشرين اوثلاثين او اربعين يدون في دفتر تلو دفتر كل مايمكن ملاحظته. ولنفترض انه لم يترك شاردة او واردة الا ودونها مثل رطوبة الجو، ونتائج سباق الخيل، ومستوى الاشعاع الكوني، واسعار البورصة العالمية وشكل المريخ. وهذا الشخص سيكون حين ذاك قد دون سجلا يتسم بدقة متناهية مابعدها دقة، ثم وهو يحتضر في هدوء حياة انفقت في سبيل العلم والمعرفة، يهدي نتاج تلك الحياة الى الجمعية الملكية للعلوم. فهل ستشكره الجمعية الملكية على كنز حياته من الملاحظات والمشاهدات؟ كلا" "ج. برونوسكي. العلم والقيم الانسانية.١٩٨٩".
بتدقيق سريع لما استعرضناه من طروحات برونوكسي سنجد ان هناك خلطا فادحا توج باستشهاده بالفيلسوف كارل بوبر الذي يمثل قمة المنهجية المقلوبة في خلطة بين المادة الاولية للعلم وبين العلم، من جهة، وبين رجل يخطيء فهم العلم ويخطيء بوبر اكثر منه عندما منحه صفة المكرس حياته للعلم، وبين مايريد بوبر ان يصفه بالعلم الذي هو حسب ادعاءه مايحتويه من النظام والرابطة لاكتساب المعنى، من جهة اخرى، والذي لايعدو يمثل بأشد الوضوح، العلمية منظورا لها في بعدها الادواتي الذاتوي. بمعنى ان العلم حسب توصيفه يكتسب معناه بامتلاكه تلك الادوات حتى بافتقاده الى الموضوعية اذا شئنا الذهاب بالقول الى منتهاه.
ثم من قال ان العلم هو مجرد تجميع للحقائق (هذا ناهيك عن موضوعة استسهال تجميع الحقائق، وكأن الحقائق عناقيد من الفاكهة معلقة في الاشجار لاتحتاج الا الى من يضعها في سلال العلم!).

ثم من قال ان مهمة العالم ان يدّون المعلومات او يرصدها؟

اما ما يدعيه برونوكسي من ان مهمة العالم هي البحث عن النظام في مظاهر الطبيعة، فهو مصادره على البرهان، فمهمة العلم هي البحث عما وراء الظواهر من قوانين وليس البحث عن النظام، انه بحث عن العلاقات الجوهرية الكامنة وراء الاشياء بغض النظر عن انتظامها وعقلانيتها التي عليها ان تثبت نفسها، ان وجدت، امام العقل والبحث العلمي المتخذ من منطق العقل سبيلا للحكم على الاشياء.

اما بخصوص مايذكره ص٣٤ من ان العلم هو الانسجام والبحث عن النظام في معارفنا وخبراتنا، او كونه ينمو عن طريق المقارنات - حسب رايه - فهو خلط بين ماهية العلم وبين منهجيته وألياته.

كما ان الادعاء ص٦٢ من ان الامور تتخذ عدة مظاهر مختلفة ثم يقوم العلم بتنظيمها في شكل قوانين، فهو الاخر خلط بين الواقع المادي وبين التعبير عنه بواسطة العلم. ذاك ان القوانين التي يصوغها العلم ليست من تنظيمات العلم بل من تنظيمات الطبيعة، وظواهرها، والتي يسعى العلم لمضاهاتها بالعقل معبرا عنها بالمقولات، والمعادلات، والقوانين المنطقية.

كما ان المعرفة ليست مسألة خلق مفاهيم معينة ثم تصحيحها (ص٦٤) بل هي خلق مفاهيم تعقل الواقع، تدركه في تطوره وارتقائه، والتي حينها لن يكون التصحيح ابن المعرفة العلمية (بأفتراض سلامتها بعد الاختبار والتدقيق بالواقع) بل ابن حركة الوقائع المادية وصيرورة الواقع المدركة تاريخيا ومعرفيا.

بالعودة الى طروحات برونوكسي ص١٣ والذي يشيد بالعلم لمأثره ليقسو عليه لما صنعه من دمار حسب ادعائه، وهذا مثار للدهشة فلا ادري كيف يصنع العلم الدمار؟ اليس هذا خلط بين البحث العلمي وبين اشكال توظيفه من لدن النظام القائم؟

اليس من يصنع الدمار هو النظام السياسي والاجتماعي ومنظومة العقل القائمة على فكرة العدو والعدو المتسلل الى نظام العقل، والعقل المستنفر اخلاقيا (سياسيا/قوميا/دينيا/انسانيا) ضد الخصم اللاخلاقي حيث الشر كله! في خضم الدفاع عن الخير كله الذي يمثله النظام. اليس هذا المنطق الذي تلبسه النظام هو من يصنع الدمار ويوظف منجزات العلم ضد الانسانية جمعاء؟ او ليس اجحافا اتهام العلم المستنفر في حقل تجاربه ومختبراته، بصنع الدمار (حتى بأفتراضه بَلَعَ الطُعمَ لفكرة الخير المطلق التي يدافع عنها النظام) (٤). فاذا كان هناك من يستخدم السكين او العصا الغليظة للقتل، فهل هذا يعني ان منتج السكين او قاطع الاشجار صانعين للدمار والقتل؟.

ان المشكلة حقيقة، ليست في العلم بل في النظام الذي يقلب اتجاهاته ويوظف مخترعاته واكتشافاته ومنتجاته بطريقة عدوانية ولااخلاقية، ويوجهها ضد الانسانية وتحت مانشيتات وشعارات تعيد انتاج الخصم والعدو بما ينسجم والمصالح العسكرية التي تعمل على اثارة الخلايا العدوانية النائمة في الذات الانسانية التي لا يكف النظام ينفخ بها ويعمل متى شاء على توجيهها وفق بوصلة مخابراته وطاقم عساكره بعد ان يلبّسها مواطنيه، بل وعلمائه على السواء، كما يتلبس السحر ضحاياه، واكثر من ذلك، عندما يُتهم من يخرج عليها بالخيانة العظمى وبعدم السوية، بل وتكفل التحليل النفسي الذي ادُمج بالنظام بمعالجة هؤلاء بتهمة عدم السوية باتجاه اعادة تشكيل الذوات الخارجة عن عقل النظام المنفصلة عن قبضته غير السوية، اعادة تشكيلها على غراره!

ان المسألة ليست مسألة خلل علمي، او علم يراد تطعيمه بالاخلاق او ان يكوّن لنفسه مجموعة من قيم الحنان، المودة،... كما يدعي برونوكسي في ص١٧ بل هي مسألة نظام يديم القتل ويبرر القتل، نظام يؤبد وجود العدو، يديم وجوده، ويعمل على استبداله حسب الحاجة ليجعل من القتل فضيلة، ومشكلة العلم الذي غادر العقل ليماهي النظام ويكون عقله وعلمه.

ان الاصرار على مناقشة اشكالية العلم القيمي تهدف الى تعزيز مناقشة الاشكالية القيمية لعلم الاقتصاد من خلال تحديد مكمن الخلط فيه وامتداداته المقيمة في العلم القيمي، فاذا كان من الممكن عزل وتبرئة العلم الصرف من جرائم النظام السياسي الذي يستخدم نتاجاته دون علم منه (او بعلم منه تحت مبرر العدو)، وتحريره من اللغط الاخلاقي، فبأي عذر نستطيع ان ندافع عن علم الاقتصاد؟

مع ادراكنا ان هناك (علمان) وليس علما واحد للاقتصاد. علم يدرس اسباب الثروة ومصادرها بكل براءة غاضا النظر عن عملية تكونها. وعلم يدرس اسباب الثروة ومصادرها في علاقاتها السببية وتداخلاتها منظورا لها في حقيقتها وفي البعد الشمولي لحقيقتها (على المستوى النظري، الكمي، الاجتماعي- بكل مؤسساته- والتاريخي، حسب شومبيتر).

العلم الاول يحوز على اعتراف ومباركة رأس المال الذي عمل ومازال يعمل على تسييده وتدريسه في الجامعات كافة، ويسلط على رموزه الاضواء ويمنحه من بركات جهده وعرقه الشريف ماينثال على ايديهم النظيفة، وينعكس على ادمغتهم الرائقة، لترتد اليه (اي الى رأس المال) بفكر يعمل على تبييض الثروة الرأسمالية وتبييض وجهه القبيح. بمقدار مايقيم هذا العلم عند سطح الظاهرة يأبى مغادرتها، متهما كل التحليلات المغايرة والتفسيرات الحقيقية للعلاقات السببية بالعقائدية والايدولوجية والمذهبية ليقذف بها خارج العلم المصون! فبينما يُتهم العلم كونه يفتقر الى القّيم دون تحديد اي من العلمين (ذاك ان هذا العلم هو وحده الذي يصول ويجول في ساحة الفكر الاكاديمي الرسمي وغير الرسمي) يقزّم العلم الحق ويُضّئل بكيل التهم التي ينوء تحتها في ظل غمرته وتهميشه.

فما هو فيصل الحسم؟ واي من العلمين هو العلم الحق؟ بل وهل يمكن ان يتربع علمان في ان واحد، ويظلان محتفظان بصفة العلم؟ بالتاكيد كلا.

اذن اين مكمن الاشكالية؟

ان مكمن الاشكالية يتضح عند مقاربة علم الاقتصاد كعلم يدرس مصدر الثروة ويّبين اسباب تكّونها والقوانين الكامنة وراءها، مقاربتها بالمجسد، بالواقع المادي كنتاج متشابك لشكل الانتاج وللعلاقات الاقتصادية الطبقية، والبنى الفوقية المقيمة عليها، من قوانين وتشريعات وايدولوجيا تعمل على رفد حركته (حركة رأس المال). حينها سيتضح لنا من يعبّر حقيقة وصدقا عن الواقع الحقيقي، ومن يتحايل على العلم ويخفي ويسقط متعمدا العناصر الحقيقية لحركة الواقع بأسم العلمية، وهو المغرق بالايدولوجيا يتهم العلم الحقيقي بالايدولوجيا!، وهنا فان الاشكالية ليست في العلم بذاته بل في تحوله الى علم قيمي (متخفي) يُشرّعن الفساد والتردي والظلم والقهر والاستعباد والاستغلال الناجم عن الثروة، من جهة، وفي اتهام العلم الحق الذي يدرس الواقع بصدقية وشمولية، يحلله، يفضحه، ويفضح حقيقة الواقع المنغمس في الرذيلة ومظالم الثراء الموسوم بفضائل الثروة ولاحقا بدولة الرفاه welfare state. يتهمه بالايدولوجيا، من جهة اخرى.

ان تحول العلم الى مذهب والى ايدولوجيا ليست في كشف المستور بل في اخفاءه، وليس في تبيان المصادر الحقيقية للثروة وانما في اضفاء الشرعية عليها.

فالايدولوجيا هي لباس يسعى البراغماتيون (ادواتيّ النظرة) الباسه عن عمد للعلم الحق الذي لايقبل البقاء عند سطح الظاهرة ولايقبل بغير السفر في غياهبها بديلا عن العلمية، وهو يدرك تماما الشعرة الفاصلة بين كشف بواطن الظاهرة وبين نقدها بقصد ابدالها انطلاقا من مثل عليا، خاصة وان تلك المثل ليست قبلية ex-post جاهزة يصنعها العقل السلفي القيمي. بل هي قّيم بعدية ex-ante يصنعها الفكر النقدي الذي ينسج من خيوط الشمس حلم البشرية.

الاشكالية هي اذن خلط التحليلات الممتنعة عن النظر الى الحقائق، ومماثلة الواقع العياني، خلطها بالفكر التحليلي التنويري، التفسيري المحيط ببواطن الظاهرة وهو يعمل على تشريحها والتدقيق فيها كادراك متزايد لها. بتقريب الحقائق ، وبالانتقال من التجريد الى الوقائع، نتسائل:-

هل الاشارة مثلا الى الغش الصناعي، والى تخفيض الاجور الحقيقية من خلال التضخم المخطط، ومنع تدهور الربح من خلال التضخم، والغاء قوانين السوق بفعل الاحتكار، وتعظيم الاحتكار بأسم المنافسة الموعود استعادتها، والاشارة الى عسكرة الاقتصاد، ودور العدوانية في تصريف مخرجاته، والاشارة الى دور الفساد المالي والاداري في الاداء الاقتصادي، والى التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج، بين الرعاية الاقتصادية الانتاجية والرعاية الاجتماعية (في ظل تردي الانتاج وتشوهات البنى والهياكل الاقتصادية وزيادة البطالة)، وهل الاشارة الى المصادر الحقيقية لرأس المال المقيمة في الغش والسطو والقرصنة والقتل والاستغلال والاستعمار، والاشارة الى تعمد غش المعلومات التي اتحفتنا بها نظرية التوقعات العقلانية Rational expectationضمانا لسلامة السياسات الاقتصادية Policy التي فقدت قدرتها على التاثير في ظل ازمة

التضخم الركودي Stagflation ، يعتبر نقدا بأسم قِيم عليا يوجب التعامل معها في اطار الاخلاق، وبالتالي ابعادها واخراجها من نطاق العلم؟.

اليس امتناع التحليل عن بيان الاسباب العميقة للثروة والاثار العميقة للفساد.... الخ يمثل ثلمة في التحليل العلمي ويخرج العلم من ادرك الواقع الى تزييفه وتشويهه؟

صحيح ان المنطق يتطلب من العلم ان يكون بعيدا عن اصدار احكام قيمية على العملية الرأسمالية، ولكن الا يتطلب المنطق من العلم الكشف عن كل خبايا الاستغلال (كموضوعة اقتصادية) في العملية الرأسمالية كشرط لاكتساب الصفة العلمية؟ كما ان المنطق القانوني الذي يطالب بالامتناع عن التشهير بالسارق. يفترض به ان يضّمن الاوراق التحقيقية على حقيقة ماحصل عليه السارق من اموال؟ ولكن من المؤسف ان القانون غير معفي ايضا من الابتذال بمقدار ركونه في الظواهر.

ثم خذ على سبيل المثال، مدى قرب نقد نظرية مالثوس من العلم، بل ومدى قرب النظرية المالثوسية ذاتها من العلم.

ان هذا الامر يتحدد بطبيعة النقد، وفيما اذا كان يحتكم الى مثل عليا ام لا. فاذا كان النقد ينطلق من حق الفقير في الزواج لذاته وتعارض هذا الحق مع التفسير المالثوسي، وتعارض الاخير مع القيم السماوية والقوانين الطبيعية في حق الانجاب حينها يمكن القول ان هذا النقد يخرج عن نطاق العلم الى نطاق القِيم. ولكن هل الامر يساق بهذه الكيفية؟ وهل المالثوسية اصلا في سعيها تفسير انخفاض الاجر وبقاءه عند مستوى الاجر الحديدي باعتباره قانونا طبيعيا ينجم عن مخالفته المزيد من الالام والبؤس والتعاسة (باعتبار ان العالَم الاجتماعي كالعالم الفيزياوي محكوم بنظام من التماثلات الطبيعية الثابتة في المكان والزمان) "كارل بوبر.١٩٨٨ ص٢٥". ذاك ان اي زيادة في الاجر- حسب مالثوس- من شأنها ان تؤدي الى تشجيع العمال على الزواج وثم الى زيادة النسل التي تؤثر بدورها في زيادة جيش العاطلين بفعل ارتفاع عرض اليد العاملة وانخفاض الطلب عليها، الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى عودة الاجر عند مستوى قانون الاجر الحديدي (الطبيعي)، هل المالثوسية في تحليلها وتفسيرها ذاك، كانت علمية؟ بالتاكييد كلا. لان المالثوسية في سعيها لخياطة ثوب مفاهيمي على مقاسات الصيرورة الرأسمالية كانت تسعى الى تبرير انخفاض الاجر، لاتفسيره، ويتضح ذلك عندما نقوم بعملية اخضاع مايسميه (مالثوس) بالنظام الطبيعي والقانون الطبيعي، اخضاعه الى الواقع الموضوعي، سنجد حينها ان الطبيعة ليست هي التي يستمد النظام الرأسمالي مفهومه منها، بل انها مصالح رأس المال. مصالح الرأسمالية ذاتها وهي تسعى الى اسقاط قبحها ومظالمها المعلولة بها الى الطبيعية والجبرية والقوانين الطبيعية الخارجة عن الذات الانسانية لتغطية التعارض المطلق بين واقعها وبين العلم الذي يحرر هذا الواقع من اسبابه الحقيقية. بمعنى اخر ان عدم سلامة تحليل مالثوس ليست هي مكمن الاساءة الى العلم بقدر ماتمثل احدى وجهات النظر في تحليل الالية التي تحصل بها عملية انخفاض اجور العمال، ان مايسيء الى العلمية هو ايعاز تلك الالية الى القوانين الطبيعية بدلا من ايعازها الى قوانين الثروة ونظام انتاجها. لذا فان نقد هذا العلم بهدف ارساءه على اسس حقيقية بالتفسير والتحليل للعلاقات السببية الواقعية لايمثل نقدا متعاليا باسم قيم عليا، بل هو اعادة اللحمة المسقطة عمدا من التفسيرات التبريرية للنظام (في سعيها الى تجميله وتضييع معالم قبحه) باتجاه ترصينه وضبطه فوتغرافيا كمرأة للواقع.

هنا يمكن الحديث عن هذا الضبط والدقة في التفسير كونها اخلاقا للعلم بمقدار مايتشكل في الصدقية والحيادية (الحيادية لابالمعنى اللامسؤول الذي يطرحه العلم الغربي المبجل بل بالمعنى المثرى بالمسؤولية وبالمعنى الذي يحبل فيه بالموقف المسؤول). فالعلم هو الانشاء العقلي الذي يقوم بتصوير الوقائع والحقائق الموضوعية وهو يتهالك على مماثلتها من خلال البحث والتقصي والتدقيق المستمر لمقولاته عبر مقاربتها ومضاهاتها بالحقائق على المستوى الطبيعي، او على المستوى الاجتماعي الموضوعي. العلم هو معرفة تم تدقيقها وفحصها في مختبرات البحث العلمي (بالنسبة للعلوم الصرفة) وفي مختبرات الواقع بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد.

العلم اذن هو معرفة رصينة متماسكة تعج بقيم العلم ومنظومة العلم القيمية متمثلة بصدقيته، تجرده، ترفعه، امانته، نزاهته، وتطابقه الممتنع مع الحقائق الموضوعية، تجسيده لها دون اهمال لاي فاصلة او ملمح تحت حجة التخصصية المقيتة التي شكلت ثلمة في البناء التحليلي. "د.عبد الجبار محمود العبيدي. محاضرات في المالية العامة. ٢٠٠٥" "د.عبد الجبار محمود العبيدي.تدني الاصول الاكاديمية وتدني المستوى العلمي. دراسة غير منشورة. ٢٠٠٧ ".

لذا فان ضمان اقامة علم اقتصادي حق لاتتحقق الا من خلال اعادة العلم الى المعرفة الكلية، الى الفلسفة وليس الى جسده الاجتماعي، فحسب، وان من يزعم ان الفلسفة حققت مهمتها مع صياغة نظرتها المتعلقة بعالم يتحقق فيه العقل، وينتفي فيه الاهتمام بالنقد والتعالي، ومعارضة الواقع ونظام الواقع تحت حجة العلمية، انما تهدف من وراء زعمها هذا امران:- الاول. تحرير الفلسفة من الحرية، والثاني. سرمدة النظام.

مما يعني احلال فلسفة منافقة النظام وتزييف الحقائق المتخذة من الممكن القائم ممكنا اوحدا واهمال الممكنات الاخرى المنتصبة في الواقع بالاحالة الى مقاييس الممكن الواحد (كنصب الحرية في امريكا، وساحة بيكادلي في بريطانيا) كمقاييس عاملية (مثل مقاييس الطول والعرض) تجرد العقل من كل ممكنات الحلم والحرية باسم الحرية المزعومة القائمة وباسم الرفاه المزعوم القائم لاستكمال مسيرة نفي الفلسفة بفلسفة نفي العقل بكل ماتتضمنه من مصادرة للخيال والحلم والاختيار والحرية التي هي وحدها الشيء الحقيقي بالنسبة للعقل- على حد تعبير هيجل- "نقلا عن هربرت ماركوز. فلسفة النفي ١٩٧١ ص١٤٨".

فبحجة العلم يصادر العلم، وبحجة المذهبية تنزع الدقة العلمية من العلم، وبحجة الايدولوجيا يسلخ العلم عن مضامينه الاجتماعية والمؤسسية، وكل ذلك ليس من باب الحب العذري للقيم، بل لان العلم الحق مذنب ومدان ومستثنى، لا لسبب، الا لانه ينزع الى عدم مشاركتهم النظر الى العقل القائم كونه نظاما للعقل، وعدم مشاركتهم تجاهلهم المتعمد لقيمة النقد والفضح التحليلي كادوار للعقل المسكون بالحرية لرفد مسيرة الواقع سواء على المستوى التقني او على المستوى الابداعي والاداءي.

فهل يمكن نكران دور النقد في تحسين ادوات النظام وتحسين الانتاج حد بلوغ نظام الايزو IZO (نظام الجودة الشاملة)، بل وهل يمكن تصور نظام الايزو بدون التحسينات التقنية ونظام السايبرانتيك CYBRANTIC بل، هل يمكن تصور اي تحسينات يقودها العقل الراضي المرضي الوضعي الاحتكاري دون عقل نقدي يتعالى على النظام؟ وهل ان الرأسمالية مدينة في استمرارها الى علمائها الايدولوجيين ام الى نقادها العلميين من خارج المعسكر الفلسفي الوضعي الذين منحوها مجانا اسبابا للبقاء اكثر من عمرها؟

الاستنتاجات

١. ان مكمن اشكالية العلم تكمن في التبجح بالتخصص الذي لايعفي العلم من مسؤوليته المعرفية التي تأبى رؤية الواقع مجتزءاً، او اجتزاء الواقع المادي بأسم التخصص. فالاجتزاء مرحلة من مراحل منهجية العلم لفهم الواقع، وليست هي العلم، الذي عليه ان يعيد تركيب ما اجتزءه (من حقائق مستغفلة باسم التجريد من المتغيرات الثانوية على مستوى التخصص، او باسم التجريد المعرفي من الحقائق الكلية خارج التخصص) عند التدقيق بالواقع قبل صياغة النظرية.

٢. ان دراسة علم الاقتصاد للوسائل التي تعظم الثروة تظل ناقصة طالما ظلت حبيسة الثراء والادوات الموصلة به كموضوع لعلم الاقتصاد، ولكن عندما يكون الاقتصاد امتدادا لعلم الاجتماع، والنفس، والسياسة، ويعمل على تناول مجمل العلاقات المتشابكة بكل ابعادها فانه سيكون علما فيه متسع كبير للاخلاق شاء ام ابى. وعليه فان اشكالية علم الاقتصاد ليست هي تجريده من مجمل العلاقات الاجتماعية، وتحويله الى علم كمي او علم للحساب، فحسب، بل هي لاعلميته كونه علما رأسماليا مؤدلجا. مقصود عزل موضوعاته وتفصيلها حسب مصلحة العقل السائد ومصلحة رأس المال المختبيء ورائها.

٣. ان اشكالية علم الاقتصاد في نسخته المغادرة لواقع العلاقات الانتاجية ليست مقيمة في موضوعة العلم، كعلم لانتاج الثروة وتكديسها في اطار تلك العلاقات التي تنشأ عنها والقوانين الكامنة ورائها، بل في العلم الذي اضحى فيه ليس كشفا عن مصادر الثروة وتعظيمها، بل اضحى شريكا في جرائم الثراء بمقدار ركونه في تبرير وتقريظ نظام انتاجها دون فضح العلاقات المتشابكة المؤسسة عليها والقوانين والحقوق والايدولوجيا المنبثقة عنها في اختزال للواقع تحت احجية التخصص والعلمية.

٤. ان اعادة العلم الى القيم المستلبة من جسد العلم والتي هي (اعني القيم) قيم العلم ذاته، وليست منظومة الاخلاق العامة، المتمثلة بالصدقية، الحيادية المسؤولة، والدقة المدققة بالواقع....لاتتم الا باعادة العلم الى الحضن الام للمعرفة متمثلا بالفلسفة، واعادة الاعتبار للعقل والعقل النقدي للمعرفة المغرقة بالمحسوسات والملموسات التي استثنته واكتفت بالتجريبية فكان من نتائجها ان فقدت التعالي كافق للمعرفة، بل وكانت وراء تسطيحها وابتذالها وتضليلها وتحويلها الى اداة لخدمة الفعالية الرأسمالية وموضوعها الثروة التي روضت العقل وحددت مجاله بالسعة التجريبية لابسعة الحرية التي لاتقبل المعرفة بغيرها سعة وسعيا بديلا.

٥. ان شرط تحرر العلم من قيم التعالي والنقد مرهون بتحقيق مهمته وانجاز دوره في النقد والتعالي مع تحقق وتفتق نظام يحبل بقيم العدل والمساواة اي ان انبثاق علم اقتصاد غير اشكالي هو ابن الصيرورة غير الاشكالية التي يعبر عنها. كما ان تحرر العلم من القيم مشروط بتحرر الواقع من السطو على القيم. فاذا ماريد للعلم ان يتصالح مع الوجود فعلى الوجود ان يتحرر من الاستلاب، وسيظل هذا العلم اشكاليا طالما امتزجت صيرورة التنمية والتطور بالشقاء والبؤس والالم. خاصة وان التنمية الممتزجة بالقهر والحرمان والقسر لاتوفر مجتمع العقل/مجتمع الحلم/اليوتوبيا بذاتها. بل ان مرغوبيتها تتأتى من خلال كونها توفر شروطا محضة للتحرر بالعرق والشقاء والحرمان والالم الذي يجعل من الصيرورة تلك في دفقها الممتزج بالمصالح والفوارق الطبقية والاضطهاد، يجعل منها وعاءا اشكاليا للعلم الذي يغرف منه مادته الاشكالية.

الهوامش

١. على حد تعبير فروم "فأن السوق الجديدة اشبه ما تكون بالعقيدة الكالفينية التي تنص على ان اقدار الافراد مقدرة مسبقا، وفي نفس الوقت تطلب من الفرد، ان يبذل جهده ليكون خيراً، ولكن قد سبق ان تقرر قبل مولده ما اذا كان سينقذ ام لا" "اريك فروم. مصدر سابق. ص٥٦".

٢. قدرت الاونكتاد ان قيمة المساهمة الفنية للافراد المؤهلين الذين هاجروا مابين عام ١٩٦٠-١٩٧٢ من العالم الثالث الى ثلاثة بلدان رأسمالية متطورة هي الولايات المتحدة، كندا، وبريطانيا العظمى تساوي توظيف ٥١ مليار دولار للرأسمال في التكنولوجيا. "كاسترو. ص١٥٢".

٣. مع ضرورة ملاحظة حقيقة هامة جداً وهي ان نفي الواقع لا تعني هدمه او تغيره بالقوة والثورة، - كما حاولت اللينينية تصويرها لاحقاً- وانما هي محض اعلان، محض وعد بحتمية نهايته مع اكتمال نضجه وتوفر الشروط اللازمة التي يعمل هو ذاته (اي نظام الانتاج الرأسمالي) على خلقها دون ارادة منه.

٤. يشير الكاتب الاجتماعي الفلندي فيلهو هارلي الى ان نشأة الجذور الدينية لفكرة العدو، اي الكفاح الثنائي بين الخير والشر، انبثقت من ايران القديمة حيث خلع زرادشت Zarathustra على اهور مازدا Ahur Mazda (اله النور والاله الحكيم) صفة الاله الواحد الحق مقابل الروح الشريرة انغرا ماينيو Angra Mainyu حيث يتشكل التاريخ، حسب زعمهم، من نزاع بين قوى النور وقوى الظلام، بين الخير والشر، بين الناس الطيبين والناس الاشرار، وفي النهاية سيظهر ساوشيانت (المخّلص) في الوقت المناسب وينظم الى قوى الخير، وسيطاح نتيجة لذلك بقوى الظلام.

كما يشير الكاتب الى كيفية انتقال فكرة العدو من الديانة الايرانية القديمة الى اليهودية من خلال قبيلة قمران وثم ال الفكر المسيحي من خلال القديس بولص وبعده القديس اوغسطين.

وكيف انتقلت من خلال الصراع السياسي على السلطة بين المدن/ الدول اليونانية الى العصر الحديث، والى ادمون بيرك الناقد المشهور للثورة الفرنسية وهو يطالب بالتدمير الكامل للعدو الملحد في فرنسا والى رينولد نيبور (اللاهوت الامريكي واستاذ العلاقات الدولية) وهو يطلق على احد اعماله عنوان ابناء النور وابناء الظلام.

وصولا الى تدفق فكرة العدو الى القومية العربية والى الفكر الديني المعاصر "لمزيد من التفاصيل الهامة انظر. مجموعة من الكتاب. ١٩٩٩. ص٥٣-٦٠"

المصادر

١. ابـراهيم كبـة. دراسـات فـي تـاريخ الاقتصـاد والفكـر الاقتصـادي. مطبعـة العـاني. بغـداد ١٩٧٢.

٢. ابراهيم كبة. محاضرات غير مطبوعة.

٣. ارنست ماندل. النظرية الاقتصادية الماركسية. بجزئين. ترجمة جورج طرابيشي. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٠.

٤. اريك فروم. الخوف من الحرية. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. المؤسسة العربية. بيروت. ١٩٧٢.

٥. اوسكار لانكه. الاقتصاد السياسي بثلاثة اجزاء. ترجمة د.محمد سلمان حسن. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٢.

٦. ج. برونسكي. العلم والقيم الانسانية. ترجمة عدنان خالد. دار المأمون. بغداد. ١٩٨٩.

٧. راسل جاكوبي. نهاية اليوتوبيا. ترجمة فاروق عبد القادر. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. ٢٠٠١.

٨. عبد الجبار محمود العبيدي. اشكالية الفكر التنموي. اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الادارة والاقتصاد. ١٩٩٢.

٩. عبد الجبار محمود العبيدي. التنمية البشرية المستدامة. (طروحات العولمة وطروحات الاستقلال). مجلة كلية الادارة والاقتصاد. بغداد. ٢٠٠٨.

١٠. عبد الجبار محمود العبيدي. محاضرات في المالية العامة. ملزمة. ٢٠٠٥.

١١. عبد الجبار محمود العبيدي. تدني المستوى العلمي وتدني الاصول الاكاديمية. دراسة غير منشورة مهداة الى عمادة الكلية. ٢٠٠٨.

١٢. عبد المنعم فوزي. المالية العامة والسياسة المالية. دار النهضة. بيروت. ١٩٧٢.

١٣. فؤاد زكريا. فلسفة الاخلاق. ط٣. دار مصر للطباعة. ١٩٨٠.

١٤. فردريك انجلس. انتي دوهرنغ. ترجمة فؤاد ايوب. ط١. دار دمشق. ١٩٦٥.

١٥. ف. كيلي وكوفالزون. المادية التاريخية. ترجمة احمد داود. دار الجماهير. دمشق ١٩٧٠.

١٦. فيديل كاسترو. ازمة العالم الاقتصادية والاجتماعية. ط٢. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ١٩٨٤.

١٧. كارل ماركس. بؤس الفلسفة. ترجمة حنا عبود. دار دمشق. بدون تاريخ.

١٨. كارل ماركس. اصل رأس المال. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٠.

١٩. كارل ماركس. رأس المال (عشرة اجزاء) ترجمة محمد عتياني. مكتبة دار المعارف. بيروت. بدون تاريخ.

٢٠. كارل بوبر. بؤس التاريخية. ترجمة سامي المطلبي. ط١. الدار العربية. بغداد. ١٩٨٨.

٢١. مجموعة من الكتاب السوفيت. الاقتصاد السياسي (بجزئين) ترجمة بدر الدين السباعي. ط٢. دار الجماهير. دمشق. ١٩٧٢.

٢٢. مجموعة من الكتاب. صورة الاخر ناظرا ومنظورا اليه. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.١٩٩٩.

٢٣. ميشيل فوكو. تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي. ترجمة سعيد بنكراد. المركز الثقافي العربي. المغرب.٢٠٠٦.

٢٤. هانس بيتير مارتين. هارالد شومان. فخ العولمة. ترجمة د.عدنان عباس علي. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. ١٩٩٨.

٢٥. هربرت ماركوز. العقل والثورة. ترجمة فؤاد زكريا. الهيئة المصرية العامة. ١٩٧٠.

٢٦. هربرت ماركوز. فلسفة النفي. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. ط١. دار الاداب. بيروت.١٩٧١.